أنباء مصرية

صفحة تهتم بشؤون مصر
وتبحر في ملفاتها بالتحليل وتناقش
قضايا المغتربين وتبحث عن حلول لها
egyptnews@alanba.com.kw

تشغيل رحلات «مصر للطيران» للوادي الجديد يناير المقبل

الخارجة ـ أ.ش.أ: قال اللواء محمد الزملوط محافظ الوادي الجديد، إن شريف فتحي وزير الطيران وافق على تشغيل رحلات مصر للطيران إلى الوادي الجيد بدءا من يناير المقبل بعد أن توقفت لأكثر من عقدين.

وأضاف المحافظ أنه تم الاتفاق على الإجراءات النهائية لتشغيل رحلات طيران الخطوط الجوية التابعة لشركة لمصر للطيران مع بداية العام الجديد 2018، حيث من المقرر توقيع البروتوكول الخاص بالتشغيل الفعلي لهذه الرحلة خلال الأيام القليلة المقبلة.

حدد ضوابط صرف الدفعات المتبقية من قرض الـ 12 مليار دولار

«النقد الدولي»: أزمة نقص العملة الأجنبية بمصر.. انتهت

ناهد إمام ووكالات

أكد صندوق النقد الدولي أن أزمة نقص العملات الأجنبية في مصر انتهت واختفت السوق الموازية للعملة، وبات سعر الصرف يتحدد بناء على قوى العرض والطلب، وتمكنت مصر من إعادة بناء احتياطيها من النقد الأجنبي ليتجاوز 36 مليار دولار، بفضل استعادة الثقة وعودة التدفقات الرأسمالية بعد قرار البنك المركزي المصري بتحرير سعر الصرف في 3 نوفمبر 2016. وذكر الصندوق في رده على استفسارات الصحافيين على موقعه الإلكتروني، امس أنه سيكون لسعر الصرف الذي تحدده قوى السوق أهمية كبرى في ضمان تنافسية الاقتصاد المصري دوليا ودعم الصادرات ومن ثم تحقيق نمو أقوى وأكثر توفيرا لفرص العمل، مشيرا إلى أنه قبل تعويم الجنيه كان مركز مصر الخارجي ـ أي الفرق بين تدفقات النقد الأجنبي الداخلة والخارجة ـ غير قابل للاستمرار، حيث كان يتداول الدولار في السوق الرسمي بسعر 8,8 جنيهات، وهو سعر لم يكن يعبر عن القيمة السوقية الحقيقية للجنيه المصري.

وأضاف أنه نتيجة لذلك، حدث نقص في العملات الأجنبية في مصر ما جعل مؤسسات الأعمال تواجه صعوبة في ممارسة أنشطتها وكانت هناك سوق موازية (سوداء) للعملة. وأخذت مصر تفقد قدرتها التنافسية مقارنة بالعالم كما أخذ البنك المركزي يفقد احتياطياته.

وأشار إلى أن الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي المصري مؤخرا، والتي تتعلق بإلغاء القيود على السحب والإيداع بالدولار الأميركي وفرض رسوم على الاستثمار في أدوات الدين وآلية تحويل أموال المستثمرين الأجانب، تتسق مع استعادة أوضاع السوق العادية والقضاء على نقص العملات الأجنبية منذ نوفمبر 2016، متوقعا أن تقدم هذه الإجراءات دعما أكبر لزيادة العمق والسيولة في سوق النقد الأجنبي. وأعلن صندوق النقد الدولي أن مصر ستحصل على ملياري دولار عقب كل مراجعة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تطبقه الحكومة المصرية منذ نهاية العام الماضي، وذلك من قيمة القرض الموقع بين الصندوق الحكومة في نوفمبر 2016 بقيمة إجمالية تصل إلى 12 مليار دولار. وذكر الصندوق أن مصر بعد حصولها على دفعة بقيمة ملياري دولار على خلفية موافقة المجلس التنفيذي للصندوق أمس الأول، سيصل إجمالي ما حصلت عليه من القرض إلى 6 مليارات دولار ـ أي نصف المجموع الكلي لقيمة القرض. وأضاف أن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي وضعته الحكومة المصرية حقق بالفعل نتائج مبشرة، حيث اعتمدت السلطات المصرية ضريبة القيمة، وسمحت بتحديد سعر الصرف من خلال قوى السوق، وخفضت الدعم غير الكفء على الوقود والكهرباء، وكان رد الفعل إيجابيا من جانب المستثمرين الأجانب وغير المقيمين، ليصل إجمالي التدفقات النقدية الوافدة خلال الشهور الستة الأولى من 2017 وعقب تحرير سعر الصرف إلى 15,5 مليار دولار، فضلا عن الارتفاع الكبير في الاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات العاملين في الخارج.

الحكومة: وصول الدولار لـ23 جنيهاً بالبنوك شائعة

وكالات: أعلن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء، أنه في ضوء ما تردد من أنباء تفيد بارتفاع سعر الدولار لـ23 جنيها داخل البنوك المصرية، تواصل المركز مع البنك المركزي، والذي نفى تلك الأنباء تماما، مؤكدا أن سعر الدولار امس سجل نحو 17,77 جنيها للشراء، و17,87 جنيها للبيع، مسجلا فروقا طفيفة من بنك إلى آخر، موضحا أن ما يتردد بشأن وصول سعر الدولار لـ23 جنيها مجرد شائعات لا أساس لها من الصحة.

وأوضح البنك المركزي أن سعر صرف الدولار يعتمد على عملية العرض والطلب، وأخيرا فإن احتياطي النقد الأجنبي لدى البنك المركزي في تزايد مستمر مسجلا 36,7 مليار دولار بنهاية نوفمبر 2017، وهو ما يغطي جميع الاحتياجات الاستيرادية للدولة لمدة 8 شهور.

إلغاء الضريبة العقارية على المصانع وتجريم «الإلحاد»..أمام البرلمان

القاهرة ـ مجدي عبدالرحمن

صنف مشروع قانون جديد أعده د.عمر حمروش، أمين سر اللجنة الدينية ظاهرة «الإلحاد» بأنها احد أنواع ازدراء الأديان في المجتمع المصري ويجب تجريمها قائلا: ان الملحد لا عقيدة له ولكنه يهين الأديان السماوية ولا يعترف بها.

من ناحية أخرى، قدم النائب محمد زكريا محيي الدين وكيل لجنة الصناعة امس مشروع قانون بشأن إعفاء المصانع العاملة من الضرائب العقارية ومضاعفتها على المصانع المغلقة والمتوقفة. وينص القانون حاليا على تحصيل نسبة 10٪ من القيمة الإيجارية السنوية للمنشأة الصناعية كضريبة عقارية. وأوضح وكيل لجنة الصناعة ان هذه الضريبة تمثل أعباء مالية اضافية على المصانع التي تسدد 5 أنواع من الضرائب إلى جانب التأمينات منها كسب عمل، وخصم وإضافة وضريبة دمغة والقيمة المضافة بالإضافة إلى تأمينات العاملين. وينص مشروع القانون على إلغاء الضريبة العقارية على المصانع العاملة التي تمتلك رخصة تشغيل وبطاقة ضريبية وسجلا تجاريا وفاتورة كهرباء وفرض ضريبة قدرها 20٪ على المصانع المتوقفة، مؤكدا ان ذلك يسهم في توفير الأراضي الصناعية ومواجهة ظاهرة تسقيع الأراضي الصناعية وضم الاقتصاد غير الرسمي للمنظومة الرسمية.

150 مليون دولار من البنك الأوروبي لدعم القطاع الخاص

القاهرة ـ ناهد إمام

شهدت وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي د.سحر نصر توقيع اتفاقية تمويل بين البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية وشركة أولام الدولية للاعمال الزراعية بقيمة 150 مليون دولار لدعم الأنشطة الزراعية للقطاع الخاص في مصر وعدد من الدول، حيث وقع الاتفاق كل من كاتارينا بجورلين هانسن نائبة رئيس البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير بمصر، وبهوان سوراف رئيس شركة اولام مصر. وأشارت إلى أن الاتفاقية تتضمن تخصيص 30 مليون دولار منه من أجل دعم أنشطة شركة اولام في مصر، من حيث زيادة دعم المنتجات الزراعية، ودعم المزارعين في تحسين ممارساتهم الزراعية.

جانب من توقيع الاتفاقية

انطلاق ماراثون لتنشيط السياحة بأسوان بمشاركة 400 طالب

أسوان ـ أ.ش.أ: انطلق ماراثون لتنشيط السياحة امس الذي تنظمه مديرية التربية والتعليم بأسوان بمشاركة 400 طالب وطالبة من مختلف مدارس المحافظة في إطار مبادرة (جميلة يا بلدي) بهدف دعم السياحة.

وشهد انطلاق الماراثون وكيل وزارة التربية والتعليم مختار شاهين وعدد من مسؤولي المحافظة والتربية والتعليم.

وبدأ الماراثون من أمام حديقة فريال وحتى مبنى محافظة أسوان بطريق كورنيش النيل، بمسافة كيلو مترين وتضمن طابور عرض للمشاركين ومسابقة لاختراق الضاحية والعدو، وحمل الطلاب أعلام مصر وبعض اللافتات التي تدعو إلى تنشيط السياحة ودعوة السياحة العالمية إلى زيارة مصر وأسوان.

وشملت مبادرة «جميلة يا بلدي» ـ أيضا ـ حملة لنظافة وتجميل عدد من الشوارع والميادين العامة بمدينة أسوان، وطلاء الأرصفة ورسم الجداريات الجمالية.

سويسرا تلغي قرار تجميد أصول نظام مبارك: لن نفرج عنها لحين التأكد من مشروعيتها

القاهرة ـ أ.ش.أ: قررت الحكومة السويسرية اول من امس إلغاء قرار تجميد الأصول التابعة لرموز نظام الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك، مؤكدة أن هذا القرار لا يعني الإفراج عن هذه الأموال حتى يتم استكمال تحقيقات النيابة العامة السويسرية حول مشروعية هذه الأموال.

وذكرت سفارة سويسرا بالقاهرة في بيان لها اول من امس أن هذا القرار يأتي بعد إغلاق إجراءات المساعدة القانونية المتبادلة بين سويسرا ومصر مؤخرا، وأضافت السفارة أنه في بداية العام 2011 رد المجلس الاتحادي على الفور على الانتفاضات التي جرت في ذلك الوقت في عدد من الدول العربية وذلك من خلال إصدار أمر، كإجراء وقائي، بتجميد الأصول في سويسرا للرئيسين المخلوعين بن علي ومبارك وعدد من رموز أنظمتهما. وذكرت السفارة السويسرية أن قرار السلطات السويسرية في العام 2011 نص على تجميد مبلغ أولي قدره 700 مليون فرنك سويسري تقريبا، مشيرة إلى أن إدراج بعض الأسماء من رموز مبارك في القائمة المتعلقة بالقرار بشأن الأصول المجمدة لا يعني بالضرورة أن الأشخاص على القائمة لديهم أصول في سويسرا.

واشارت السفارة السويسرية إلى أنه منذ العام 2011 انخفض حجم الأصول المصرية المجمدة في سويسرا تدريجيا إلى حوالي 430 مليون فرنك سويسري بعد شطب أسماء من قائمة القرار بناء على طلب السلطات المصرية، التي أبرمت في الوقت نفسه اتفاقات تصالح مع عدد منهم.

وقد ساهمت هذه الاتفاقات إلى جانب العديد من قرارات البراءة وإنهاء الإجراءات القانونية، في قرار القضاء المصري بإسقاط الإجراءات الجنائية في عدد من الحالات التي لها صلات محتملة بالأصول المجمدة في سويسرا.

وأشارت السفارة السويسرية في بيانها إلى أنه في هذا الإطار، وفي غياب نتائج ملموسة، أغلقت السلطات القضائية السويسرية في نهاية أغسطس 2017 إجراءات المساعدة القانونية المتبادلة بشأن القضايا التي لها صلات محتملة بالأصول المجمدة في سويسرا، مشيرة إلى أنه بعد ما يقرب من سبع سنوات منذ فرض التجميد في عام 2011، وعلى الرغم من الجهود المشتركة المبذولة، لم ينجح التعاون بين البلدين في تحقيق النتائج المتوقعة.

وأضافت سفارة سويسرا أنه بإغلاق إجراءات المساعدة القانونية المتبادلة، لم تعد هناك احتمالات واقعية لاسترداد الأصول في إطار المساعدة القانونية المتبادلة، وبالتالي فإن تجميد الأصول المصرية على أساس «القانون الفيدرالي المتعلق بتجميد واستعادة الأصول غير المشروعة التي يمتلكها الأشخاص الأجانب المكشوفون سياسيا» ليس له غرض الآن على النحو المحدد في القانون وفي الفقه، وهو ما أخذه المجلس الفيدرالي في الاعتبار عند قراره برفع التجميد بأثر فوري، إلا أن هذا القرار لن يؤدي الى الإفراج عن هذه الأصول (حوالي 430 مليون فرنك سويسري) ولا تزال الأموال محتجزة في إطار الإجراءات الجنائية في سويسرا التي يقوم بها مكتب النائب العام بسويسرا بغرض تحديد ما إذا كان أصلهم مشروعا أم لا.

مصر تحاول السيطرة على الزيادة السكانية بعد كسرها حاجز الـ 100 مليون

القاهرة ـ أ.ف.پ: مشكلة الزيادة السكانية في مصر تكاد تشكل قنبلة موقوتة مع تجاوز عدد المواطنين 100 مليون، ليصل الى «104,2 ملايين، منهم 94,8 مليونا بالداخل و9,4 ملايين بالخارج»، بحسب ما أعلن رسميا في سبتمبر.

وبحسب تقرير للأمم المتحدة صدر في مايو 2017، سيصل عدد سكان مصر في 2030 الى 119 مليونا. وبما ان 95٪ من البلاد ذات طبيعة صحراوية، تتركز الكثافة السكانية تاليا على ضفاف نهر النيل.

في 2016، وصلت الكثافة السكانية في العاصمة المصرية الى 50 ألفا في الكيلومتر المربع الواحد تقريبا، وبلغ عدد السكان فيها نحو 20 مليونا. ويصف رئيس الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء اللواء أبوبكر الجندي معدلات الزيادة السكانية في مصر بأنها «كارثة»، مشيرا الى أن «عدد المواليد يزيد على مليونين و600 ألف كل عام». ويضيف: «المشكلة انه ليس هناك وعي في المجتمع بأننا أمام مصيبة».وتتبنى الحكومة المصرية شعار «2 كفاية» في إطار حملة لتنظيم الأسرة. وتسهم حملات التوعية الى حد ما في تراجع عدد الولادات، ولكن ليس بشكل كاف.

وتعبر مديرة مركز تنظيم الأسرة في المركز الطبيبة فردوس حامد عن ارتياحها لأن «درجة الوعي بين الأهالي اصبح مرتفعا». وتقول إن «الأقبال يزداد» على وسائل منع الحمل «بسبب الظروف الاقتصادية»، ولا يتردد الأزهر في دعم الحملات الحكومية في هذا المجال. ويحذر رئيس مركز «بصيرة» لاستطلاعات الرأي ماجد عثمان الخبير في المشكلة السكانية، من ان استمرار معدل الزيادة السكانية الراهن هو بمنزلة «انتحار جماعي».

ولكن اللواء الجندي يؤكد ان «أجهزة الدولة المختلفة بدأت في وضع البعد السكاني في اعتبارها»، مشيرا الى ان «الدعم النقدي (50 جنيها شهريا للفرد) الذي تقدمه وزارة التموين للفقراء بات مقصورا على 4 أفراد فقط في كل أسرة»، مضيفا: «كذلك الدعم النقدي الذي تقدمه وزارة التضامن الاجتماعي أصبح مربوطا ببقاء الأطفال في التعليم وعدم خروجهم من المدارس».

لمشاهدة الفيديو
يمكن استخدام QR كود أو